الاقتصادية الدولية. لقد كان طرفا تسعير التناقض، العربي ـ القومي والصهيوني ـ العنصري، موصولين، كلاهما، بأكثر من خيط بالطرف البريطاني.

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة الأميركية دخلت على الخط (كان ذلك، في الواقع، منذ مؤتمر بلتمور الصهيوني في العام ١٩٤٢)، وطلبت من بريطانيا العظمى قبول المهاجرين اليهود الأوروبيين، حسب قرارات بلتمور. اشتركت بريطانيا في لجنة أميركية ـ بريطانية لـ «تقصّي» الوضع الفلسطيني. وعندما وجدت انه مفروض عليها تنفيذ قرارات بلتمور (خصوصاً قبول الهجرة الفورية لمئة ألف يهودي، والغاء كل العوائق أمام شراء الأراضي)، حوّلت القضية الى الأمم المتحدة.

كانت نقطة الانعطاف في تاريخ القضية الفلسطينية هي اصدار قرار التقسيم الرقم ١٨١، بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، عن الأمم المتحدة.

القرار شاذ، ومناقض لكل الأهداف والأسس المنصوص عنها في ميثاق المنظمة الدولية: «الحفاظ على السلام والأمن الدوليين... تطوير علاقات الصداقة بين الأمم، المبنية على مبدأ الحقوق المتساوية، وحق تقرير المصير للشعوب؛ تحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو الانسانية»، الخ.

هل في فرض دولة على المنطقة العربية حفاظ على السلام والأمن الدوليين، أو تطوير لعلاقات الصداقة بين الأمم؟ هل في تغيير البنية البشرية لمنطقة ما تقيّد بحق تقرير المصير للشعوب؟ ماذا لو فرض على الولايات المتحدة الأميركية، مثلاً، هجرة أميركية لاتينية، وإقامة دولة أميركية لاتينية على أراضيها؟

القرار فرضته، خلافاً لكل منطق، الادارة الأميركية على الأمم المتحدة، وكانت حينئذ تستطيع ان تقوم بذلك بحكم تأثيرها المعنوي في المنظمة الدولية، من جهة، وتأثيرها، كثيراً أو قليلاً، على الدول الأعضاء، من جهة أخرى.

مع ذلك، بصدوره عن الأمم المتحدة، اكتسب القرار وزناً اعتبارياً دولياً. وفي الوقت عينه، كان من الواضح ان الولايات المتحدة الاميركية، عرّاب القرار، سوف تضع ثقلها من أجل تنفيذه. من هنا كان المفروض بالحكومات العربية التعامل مع القرار بشكل يأخذ فيه المرء وزنه الدولي في الاعتبار. لكن لأمر ما، لم يأخذ الطرف العربي في الحسبان لا وزن القرار الدولي، ولا المصلحة الفلسطينية، بل ولا المصلحة العربية، على المديين، القريب والبعيد.

هل كان أمراً عفوياً تشكيل جيش الانقاذ على يد اللجنة العسكرية المنبثقة من اجتماع مجلس الجامعة العربية في عاليه (لبنان)، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧؟ ان جيش الانقاذ يتألف من متطوّعين عرب، بينهم العديد من الضباط العاملين والمتقاعدين. إذن، هو تشكيل، وان كان صورياً غير رسمي، فانه، واقعياً، مرتبط بالحكومات، التي ينتمي الضباط اليها، وهو، بالتالي، غير موحّد الولاءات، ولا الاستراتيجية. اضافة الى ذلك، كان ضعيف التسلّح والتدرّب الى درجة كبيرة، وخصوصاً إذا ما أخذت في الاعتبار المهمة الموكلة، نظرياً، اليه.

لا ريب في ان أغلب عناصر جيش الانقاذ كانوا مخلصين؛ وهناك منه من ضحّوا بأرواحهم، وهذا مشرّف له ولهم؛ ولكن ضمن اطار ضعف الاستراتيجية، وضعف التسلّح، لم يكن الاخلاص، وحده، كافياً.